الخبراء: مطلوب هيئة عليا تتولى ملف الأراضى لإنقاذ ثروة مصر الزراعية

١٢ وزارة و١٤٠ قانوناً وأوامر عسكرية فشلت فى منع التعديات

انتهت معركة انتخابات مجلس الشعب، وخسرت مصر فيها الكثير، مليارات الجنيهات أنفقت على الدعاية الانتخابية وأهدرت سمعة مصر بسبب التزوير الفاضح، ولم تقتصر الخسائر على ذلك فقط، بل امتدت للأراضى الزراعية التى يضيع جزء كبير منها فى كل انتخابات بسبب تجاوزات المحليات وتغاضيها عمن يبنون عليها كنوع من الرشوة الانتخابية لصالح مرشحى الحزب الحاكم، ورغم كل ما تعانيه مصر من نقص فى الغذاء خاصة القمح، ورغم كل ما تدعيه الحكومة من ضرورة المحافظة على الأراضى الزراعية التى لا يمكن تعويضها أبداً، إلا أن أعمال البناء اتسعت طوال فترة الانتخابات، وحتى الآن تتم على قدم وساق فى عموم قرى ومدن المحافظات وتتغاضى عنها المحليات من أجل عيون مرشحى الحزب الوطنى.

تحت غطاء الانتخابات:

أسماك القرش تلتهم الأراضى الزراعية!

تحقيق:
نادية مطاوع
تصوير - محمد فوزى

الإحصائيات تشير إلى أن مساحة الأرض الزراعية فى مصر تقدر بـ٨,٥ مليون فدان، منها حوالى ٥ ملايين فدان فى الدلتا والوداى، و٣,٥ مليون فدان أراض مستصلحة، ونتيجة لعدم وجود كردونات محددة للقرى منذ عشرات السنين، فغالباً ما تشهد هذه المساحة تعديات كثيرة خاصة فى فترة الانتخابات، حيث تعد هذه الفترة هى موسم الهجمة على الأراضى الزراعية، بدون حسيب ولا رقيب، حيث تشهد هذه الفترة ما يقرب من ٢٥ ألف حالة تعد على الأراضى الزراعية فى كل موسم، وهو ما ينذر بكارثة محدقة على ثروتنا الزراعية، خاصة أن العالم المصرى الدكتور فاروق الباز طالب فى المؤتمر الدولى للاستدامة ودراسات المستقبل الذى عقد بالجامعة البريطانية فى شهر نوفمبر الماضى، بضرورة المحافظة على الأراضى الزراعية، لأن التعديات عليها لو استمرت بنفس المعدل، فستختفى الأراضى الزراعية تماماً خلال ١٨٣ عاماً. لكن الهيئة القومية للاستشعار عن بعد، كانت أكثر تشاؤماً، حيث أشارت دراسة صادرة عن الهيئة، إلى أن الأراضى الزراعية ستختفى خلال ٦٠ عاماً، إذا استمرت التعديات عليها بنفس المعدل الحالى.

فساد المحليات

دائماً ما يشهد موسم الانتخابات تعديات كبيرة على الأراضى الزراعية، ومع ذلك فلا تتحرك الإدارات المحلية لحماية هذه الثروة التى لا يمكن تعويضها أبداً، فقد وصل عدد حالات التعدى فى محافظة الغربية مثلاً إلى ما يقرب من ٤ آلاف حالة، وفى القليوبية حوالى ١٢٠٠ حالة ورغم تحذيرات المستشار عدلى حسين محافظ القليوبية للمواطنين من استغلال هذه الفترة للتعدى على الأراضى الزراعية، إلا أن جولة «الوفد» فى المحافظة، كشفت عن مئات التعديات على الأراضى الزراعية، حيث تتم عمليات البناء على قدم وساق، فى قرى مركز قليوب، وقها وطوخ وحتى بنها العاصمة نفسها، بل والأغرب من ذلك أن هذه التعديات لا تقتصر على المواطنين فقط، بل تمتد أيضاً للحكومة نفسها، حيث تم إنشاء مبنى ضخم مركز سوزان مبارك للتراث على واحدة من أجود الأراضى الزراعية على طريق مصر - الإسكندرية الزراعى، كما تقوم وزارة الإسكان حالياً بإنشاء مقر للجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى على الأراضى الزراعية وأيضاً تقوم وزارة الاستثمار بإنشاء هايبر ماركت على الأرض الزراعية بقها.

وإذا كان «رب البيت بالدف ضارباً..» ولأن الحكومة تقوم بهذه التعديات بنفسها، لذلك فالأهالى يقومون بالبناء فى كل مكان، والبناء على الأرض الزراعية مستمر ليل نهار بدون توقف.

كما شهدت محافظات الدقهلية ودمياط والبحيرة وبنى سويف والشرقية و٦ أكتوبر تعديات كبيرة على أراضيها الزراعية، ولم تحرك الأجهزة الرقابية فى هذه المحافظات ولا فى غيرها ساكناً، لمنع هذه التعديات.

قوانين مع إيقاف التنفيذ

رغم وجود عدد من القوانين التى تجرم البناء على الأراضى الزراعية، إلا أن هذه الترسانة من القوانين لم تمنع التعديات على الأراضى الزراعية.

فعلى سبيل المثال ينظم القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦، والمعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣، استغلال الأراضى الزراعية، كذلك هناك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ الذى ينص على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الممارسات الضارة بالأرض، مثل التجريف والتبوير والتعدى على التربة الزراعية. أما القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ والمعروف بقانون التخطيط العمرانى، فينص على ضرورة تحديد حدود للمدن والقرى للحفاظ على التربة الزراعية الخصبة، كذلك ففى إحدى الفترات صدرت قوانين عسكرية لمنع البناء على الأراضى الزراعية، إلا أن إلغاءها جعل هذه الثروة تضيع هباءً حتى أن تقديرات وزارة الإسكان نفسها تؤكد أن هناك مساحة تتراوح ما بين ٥٠ و٧٠ ألف فدان يتم استقطاعها من الأراضى الزراعية سنوياً، بسبب الامتداد العمرانى عليها.

رشوة انتخابية

أحمد عودة المحامى، عضو الهيئة العليا لحزب الوفد، قال: إن الحكومة دائماً تكيل بمكيالين، خاصة فى وقت الانتخابات، لهذا تتغاضى عن كثير من التعديات من أجل ضمان أصوات الناخبين لصالح مرشحيها، كذلك فإن تزايد انتشار جرائم الرشوة وجرائم الميل مع الهوى، لذلك تظهر جرائم البناء بدون ترخيص، أو البناء على الأراضى الزراعية، والاعتداء على أملاك الدولة وأملاك الغير، وتكثر هذه الجرائم فى فترة الإجازات والأعياد وموسم الانتخابات، نظراً لانشغال المسئولين فى المحليات ومرافق الدولة بخدمة الحكومة وحزبها، أى أنها جريمة ترتكب بالتحريض والتغاضى عنها من المسئولين، بل إنها تعد رشاوى انتخابية يتم ارتكابها والمسئولون يتغاضون عنها. وأضاف أن كل القوانين التى تمنع التعدى على الأراضى الزراعية، تعتبر حبراً على ورق، لأن القائمين على تطبيقها يتغاضون عن ذلك تحت تأثير الرشاوى المالية أو العينية أو الانتخابية أو التواطؤ من أجل مرشحى الحزب الحاكم.

٣ مراحل

جدير بالذكر أن التعديات على الأراضى الزراعية تمر بثلاث مراحل: أولاها مرحلة التبوير، حيث يتم تبوير مساحة من الأراضى الزراعية وعدم زراعتها لفترة طويلة، ثم مرحلة التشوين، حيث يتم تشوين أشياء فى الأرض بعد إقامة سور عليها، ثم مرحلة البناء، وهى المرحلة التى غالباً ما تستغل فترة الانتخابات لتتم فيها هذه الأعمال، وإذا ما قام أحد مسئولى الزراعة بتحرير محضر بعد الانتخابات ضد المواطن تكون الأرض قد بارت بالفعل، ولا تصلح للزراعة، بل إن المحضر الذى يكون قد تم تحويله للمحكمة بالفعل غالباً ما تصدر المحكمة حكماً بالبراءة فيه، بعد تقرير الخبير. وفى كل الحالات تكون الأرض الزراعية قد بارت بالفعل، وفقدت مصر جزءاً من ثروتها الغالية

أجهزة فاسدة

الدكتور محمد عبدالباقى إبراهيم، أستاذ التخطيط العمرانى بكلية الهندسة جامعة عين شمس، طالباً بضرورة القضاء على هذه التجاوزات لأنه خلال الأربعين عاماً الماضية، أصبحت عادة لدى المصريين خلال موسم الانتخابات أن يتم التغاضى عن كل التجاوزات التى ترتكب ضد الأراضى الزراعية، بل وكل مخالفات البناء الرأسى، التى تتم فى المدن، سعياً وراء الحصول على أصوات أهالى المنطقة لأحد المرشحين، وهذا الخلل فى منظومة الانتخابات واستجداء أصوات الناخبين من خلال التعدى على الأراضى الزراعية يسىء إلى عمران مصر، بل ويسىء إلى الناخبين أنفسهم، وللأسف فإن أجهزة الدولة بتعليمات من الجهات السيادية، تشارك فى هذا الخلل، حفاظاً على مقاعد الحزب الحاكم فى مجلس الشعب ومكتسباتهم الخاصة. فالدولة تكيل بمكيالين أثناء الانتخابات، وبعدها، وبذلك فقدت الثقة فى أقوال وأفعال الدولة. وأكد أن الأمل فى تغيير النظام السياسى للدولة، ووجود رقابة حقيقية، حيث إن الأجهزة أصبحت فاسدة.

ثغرات قانونية

المهندس حسين جمعة، رئيس جمعية المحافظة على الثروة العقارية، أكد أن موسم الانتخابات يعد أحد أهم مواسم التعدى على ثروتنا العقارية بشكل عام، وذلك بسبب الثغرات الكثيرة الموجودة فى قوانين البناء المختلفة، والتى يستغلها الكثيرون ليفعلوا ما يريدون، كذلك فإن دخول الوزراء الانتخابات يزيد من حالات التعدى، حيث يقدمون تسهيلات كبيرة للناخبين على سبيل المجاملة لزميلهم الوزير، وبالتالى تحدث التعديات، لذلك لابد من صدور تشريع يمنع ترشيح الوزراء فى مجلس الشعب، لمنع استغلالهم لمواقعهم ولمنع المجاملات فيما بينهم. وأضاف أن المنظومة العقارية فى مصر يحكمها ١٤٠ قانوناً وأمراً عسكرياً وقراراً وزارياً، وهناك ١٢ وزارة مرتبطة بالثروة العقارية منها وزارات الإسكان والزراعة والرى والمالية وغيرها، وهذا التضارب بين الوزارات، يجعل التجاوزات تتم باستمرار، فمثلاً قرارات وزارة الزراعة تسمح بالبناء على ٤٪ من مساحة الأرض الزراعية، والرى تسمح بـ٦٪، وهذا التضارب يستغله المواطنون لتبوير مساحات كبيرة من الأراضى، وإهدار هذه الثروة التى لا يمكن تعويضها. والحل يكمن فى ضرورة إقامة هيئة عليا، تكون مسئولة عن المنظومة العقارية، بكل ما فيها من عقارات وأراض زراعية أو سكنية وقوانين، وتضم هذه الهيئة حكماء وخبراء، على أن تكون تابعة تبعية مباشرة لمجلس الوزراء، أو لرئاسة الجمهورية، وتكون مسئوليتها، حصر التعديات على أراضى الدولة، والأراضى الزراعية، وحصر المبانى، والقوانين المنظمة لها، وتنظيم وتنسيق الـ١٢٠٠ منطقة عشوائية وتوفير التمويل اللازم لتطويرها، مع ضرورة إصدار قانون موحد للحفاظ على الثروة العقارية والأراضى الزراعية، ولابد من النص فى القانون على منع أى استثناءات خاصة فى موسم الانتخابات، ومعاقبة المواطنين المعتدين بالبناء على الأراضى الزراعية، ومحاسبة المسئولين المتقاعسين عن تنفيذ القانون.

الحكومة تتغاضى عن المخالفين مقابل دعم مرشحى الوطنى

بناء علي أرض بالشرقية ..ولا رقابة من المحليات

والمحليات الفاسدة تسهل الاعتداء على أملاك الدولة

.. و مبني هيئة الصرف الصحي لوزارة الاسكان وسط الزراعات

٧٠ ألف فدان تلتهمها المبانى سنوياً .. واختفاء الأرض الزراعية خلال ٦٠ عاماً

الشهادة الثلاثية
للأفراد

قيمة الشهادة	العائد السنوي	مدة الشهادة
٥٠٠ جنيه	٩,٢٥ %	٣ سنوات

يصرف العائد كل ٣ شهور

يحتسب العائد من تاريخ الشراء
يمكن الاقتراض بضمانها

بنك التنمية والإئتمان الزراعى
بجميع الفروع وبنوك القرى بالمحافظات
الفرع الرئيسي : ١١٠ شارع قصر العينى - القاهرة
١٢٠٠ فرع
٤ مليون عميل